تحليل واقع العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1997-2014)

د . كوان طه ولي*

المستخلص

يُعد السكان واحداً من المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي، فالانسان هو مصدر كل التطورات العلمية والتقنية، ولم يعد الانسان مجرد متغير عددي يمكن التحكم به لأغراض التنمية الاقتصادية، بل هو متغير كمي ونوعي يؤثر ويتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لذلك أصبحت مسألة النمو السكاني تحتل أهمية خاصة في معظم بلدان العالم ومنها البلدان النامية.وقد تميز معدل النمو السكاني في العراق بالارتفاع، إذ بلغ 3% سنويا، بالمقابل وجدنا معدل التشغيل لم يتجاوز (2%)، بالإضافة الى ارتفاع نسبة البطالة لأكثر من (46%)، مما تسبب في ارتفاع نسبة المعالين إلى المعليين حيث بلغ النسبة (221%)، وقد أثر ذلك على انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث اصبحت أجور كثير من العاملين هي أقل أو تساوي متوسط أجر خط الفقر، خاصة إذا ما أخذنا بالحسبان معدل تضخم الأسعار التي بلغت أكثر من (70%)، لعام 2014، بالإضافة إلى إنه أدى إلى انخفاض القدرة الادخارية لدى الأفراد، بسبب انخفاض الدخول ولارتفاع تكاليف المعيشة. كل ذلك لعدم اكتراث الحكومة العراقية لبرامج وخطط تنموية موجه وفعالة للنهوض بالموارد الاقتصادية والبشرية، وذلك لانخفاض معدل الاستثمار الحكومي الذي بلغ (-5%)، الامر الذي يؤكد لنا عدم وجود أي طموح للحكومة للارتقاء بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي على أقل تقدير حاليا، هذا من جهة ومن جهة أخرى وجدنا نسبة تنفيذ الاستثمارات الحكومية منخفضة جدا لم تتجاوز نسبة (40%) بالرغم من قلت حجمها، بسبب عدم وجود الدراية العلمية والتقنية لدى العاملين في ادارة وتنفيذ النشاط الاقتصادي "الإنتاجي والاستثماري " إذ بلغت نسبة العاملين من حملة الشهادة الجامعية فأعلى (11%)، وهذا أيضا يجرنا الى سبب أكبر خطورة على البناء المستقبلي للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، بسبب ارتفاع نسبة المتسربين من التعليم ولكافة المستويات والتي كان أعظمها هو التسرب من التعليم الجامعي الذي بلغت نسبة (89%)، أما الخدمات الصحية فتبين لنا وبوضوح ضعفها وترديها للسكان بشكل كبير، بسبب عدم اكتراث الدولة لأهمية هذا القطاع واثره في حياة السكان، الأمر الذي نتج عنه زيادة الامراض وخاصة المعدية بالإضافة الى قصر عمر الإنسان في العراق إذ يبلغ معدل الوفاة (65) سنة، مما أثر في انخفاض إنتاجية السكان بسبب قصور الخدمات الصحية الراعية للإنسان. كل هذه الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية أدت الى عدم توفر مقومات الارتقاء بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي والمواءمة بينهما، وبالشكل الذي يضمن ترشيد معدل النمو السكاني بما يتناسب مع مقتضيات النمو الاقتصادي، مع ضرورة تعزيز الخطط التنموية الرشيدة لبناء العلاقة الهادفة بين السكان والنمو الاقتصادي، ولاعتبار السكان متغيراً كمياً ونوعياً يؤثر ويتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

* عضو هيئة تدريس/ الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد

Abstract:

The population is one of the main sources of economic growth, man is the source of all scientific and technical developments' no man is just a scalar variable can be controlled for the purposes of economic development, it is a variable quantitatively and qualitatively affect and be affected by economic, social and environmental variables, so it became a matter of population growth occupies a special significance in most countries of the world, including developing countries.

The population growth rate in Iraq was marked by the rise, reaching 3% a year, in return we found the employment rate did not exceed 2%, in addition to the high unemployment rate of more than 46%, causing a rise in the proportion of dependents to depender at a percentage (221%), and this has affected the low per capita GDP, so the wages of many workers became less than or equal to the average wage of the poverty line, especially if we take into account price inflation rate, which amounted to more than (70%), for the year 2014, plus it has led to a decline in savings capacity of individuals, because of low incomes and high living costs.

All this to the indifference of the Iraqi government to the programs and development plans and effective prompt for the advancement of economic and human resources, so as to duecrease to decrease in government investment, which reached the rate of (5%), which assures us that there is no ambition for the government to improve the economic and social activity, at least currently, on the one hand and on the other hand, we found the proportion of the implementation government investment is very low and did not exceed the percentage (40%) despite the its low size, because of the lack of scientific and technical know-how among workers in the management and implementation of economic activity, "the production and investment", reaching the percentage with an university degree above (11 %), and this also leads us to the biggest danger reason to the future construction of economic and social activity, due to the high dropout rate of education for all levels, which was the greatest is dropping out of university education that percentage (89%), while the health services, as it turned out for us and clearly weakness and degradation of the population dramatically, due to the indifference of the state of the importance of this and its impact on the lives of the population sector, which resulted in the increase of disease, especially infectious ones , in addition to Qsramralansan in Iraq, where the death rate (65) years, which affected the decline in the productivity of the population because of the failure of state sponsors of human health services.

All These economic and social ones , in imbalances led to the lack of the elements of improving the economic and social activity and harmonization between them, and that will ensure the rationalization of the population growth rate commensurate with the requirements of economic growth with the need to promote good development plans to build a meaningful relationship between population and economic growth, but considering the population variable quantitatively and qualitatively it affects and is affected by economic and social variables.

المقدمة:

يُعد السكان أحد المصادرالأساسية للتنمية الاقتصادية، فالإنسان هو مصدر كل التطورات العلمية والتقنية، إذ تسهم درجة وعي الانسان ومستوى تأهيله وقدراته على الانطلاق والابتكار بتحقيق الرقي المعرفي والعلمي، فالإنسان لم يعد مجرد متغير عددي يمكن التحكم به وفقا لأغراض التنمية الاقتصادية بل هو محور النشاط والتطور الاقتصادي.

ويختلف معدل النمو السكاني بين الدول، إذ يكون في بعض الدول مرتفعا وفي أخرى ثابتا ونادرا ما نجد بلدا يتناقص فيه عدد السكان، وعموما فان معدل نمو السكان في العالم في تزايد ما أدى إلى الارتفاع المستمر في عدد سكان الكرة الارضية.

إن التغير الديموغرافي له أثر كبير، إذ يرتبط بحياة الانسان وبالتالي فإنه يختلف باختلاف وتيرة التركيب العمري للسكان، ففي زمن معين قد يكون الأثر إيجابياً أو سلبياً إنطلاقا من العلاقة العكسية بين نمو حجم السكان في سن العمل وبين نمو حجم السكان المعالين، هذا يعني في حالة ارتفاع عدد المعالين وانخفاض عدد السكان في سن العمل وانخفاض معدلات الإعالة سيظهر بوضوح الأثر الإيجابي لإنخفاض معدلات الخصوبة ممثلا بزيادة الإدخار والإستثمار. وقد وردت آراء عدة في مسألة النمو السكاني وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، فبعض الباحثين يرون أن نمو السكان هو عامل محفز لزيادة معدلات النمو الاقتصادي ويستندون بذلك الى أنه بزيادة حجم السكان وتطوره سيزداد الخزين المعرفي نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي، فيما يرى فريق ثاني ان لنمو السكان أثراً سلبياً في نمو الاقتصاد، إذ أن زيادة نمو السكان تؤدي إلى زيادة إستنزاف الموارد الاقتصادية (المادية والطبيعة)، وهناك فريق ثالث يعتبر النمو السكاني عاملاً محايداً بالنسبة إلى النمو الاقتصادي، إن هذا الرأي يستند إلى كون العوامل الديموغرافية عوامل محايدة، وإن التقليل من أهمية العلاقة المتبادلة بين السكان والتنمية دفع متخذي القرار إلى اعتماد سياسات غير متكاملة تهمل التغيرات الديموغرافية وتروج للنمو الاقتصادي بإعتباره الوحيد[1].

عنوان البحث:

تحليل واقع العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1997-2014).

مشكلة البحث:

إن تزايد عدد السكان في العراق بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني، مقابل إنخفاض فرص الطلب على العمل، أدى إلى تفاقم مشكلة ارتفاع الأعباء الاقتصادية بالنسبة للسكان المساهمين بالإنتاج، وإلى انفاض مدخلات العمل الى الإنتاج، وهذا ما أثر في انخفاض حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي ارتفاع نسبة الإعالة.

فرضية البحث:

هناك علاقة متبادلة بين التغيرات الديموغرافية والنمو الاقتصادي، وإن التغير في التركيب العمري للسكان قد يخلق فرصاً مهمة للنمو الاقتصادي في المستقبل القريب والمتوسط.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تعزيز الخطط الاستراتيجية لأهمية العلاقة المتبادلة بين السكان والتنمية واعتبار السكان متغيراً كمياً ونوعياً يؤثر ويتأثر في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وترشيد النمو السكاني بما يتناسب معدله مع مقتضيات التنمية، على أن لا يرتفع على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

منهجية البحث:

من اجل التحقق من الفرضية وصولا إلى الهدف، فقد قسمت الدراسة إلى محورين، تناول الأول موضوع الإطار النظري للعلاقة بين نمو السكان والنمو الاقتصادي، أما الثاني فقد عني بالبنية الديموغرافية والنمو الاقتصادي في العراق وتحليل أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي، وانتهت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات.

طريقة البحث:

اعتمد البحث على الطريقة الاستقرائية، والتحليلية، والمقارنة.

فترة البحث:

تمتد فترة البحث من عام 1997 ولغاية 2014.

المحور الأول: الإطار النظري للنمو السكاني وعلاقتـــه بالنمو الاقتصادي

يسلط هذا المحور الضوء على المفهوم النظري للنمو الاقتصادي والنمو السكاني وكما يأتي:

اولا: المفهوم النظري للنمو الاقتصادي:

1- مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه والعوامل المحددة له:

النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال مدة زمنية معينة، وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، كلما ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي والعكس صحيح[2].

وكذلك يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، وهذه الزيادة تؤدي إلى رفع مستويات المعيشة ويتم ذلك بالتعبير عن النمو الاقتصادي

بأنه التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة إلى متوسط الدخل الفردي فإنه عبارة عن الدخل الكلي مقسوماً على عدد السكان[3].

وهنا لابد أنّ نميز بين النمو الفعلي والنمو الكامن، فالنمو الفعلي يمثل الزيادة الفعلية السنوية في الناتج القومي أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وعادة يعرض بصيغة نسبة مئوية وهذا النمو يمكن أن يعرض بصيغة النمو الفردي للدخل، أما النمو الكامن فهو الزيادة الدورية أو السنوية في القدرة الإنتاجية للبلد، إن النمو الفعلي ربما يكون أقل من النمو الكامن إذا كان الاقتصاد الوطني يعمل عند مستوى دون القدرة الكلية له، بمعنى إذا كان الاقتصاد الوطني يعمل داخل حدود منحنى إمكانيات الإنتاج. ويمكن الاستدلال عن النمو الاقتصادي بمؤشرين هما[4]:

1- تحديد معدلات نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي.
2- تحديد معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو الناتج الصافي الحقيقي.

ويلاحظ أن المؤشر الأول يعبر عن تطور مستوى المعيشة المادي للأفراد في بلد معين وذلك مقارنة مع مستويات المعيشة في بلدان أخرى، أما المؤشر الثاني فيعبر عن استخدام التوسع الإنتاجي، ففي كثير من الأحيان يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما، إلا أن نمو السكان يكون بمعدل أعلى مما يؤدي إلى عدم ظهور هذه الزيادة في متوسط دخل الفرد فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في بلد ما إلا انه لم يحقق نمواً في مستوى معيشة الافراد[5].

إن النمو الاقتصادي يعد أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسة التي تسعى إليها جميع بلدان العالم من أجل تطوير اقتصادياتها ومن أجل رفع مستويات معيشتها، للوصول إلى أعلى مستوى من الرفاهية. ومهما كان مصدر النمو الاقتصادي، فمن المهم أن نبين ما يتضمنه النمو الاقتصادي من اختيار بين البدائل سواء أكان مصدر النمو عن طريق التقدم التقني أم عن طريق الزيادة في رأس المال المادي، أو رأس المال البشري، فجميعها يفرض على المجتمع الاختيار بين استخدام المواد الإنتاجية من أجل الاستهلاك الحالي أو من أجل تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي لأن النمو الاقتصادي يتطلب التضحية بالاستهلاك الحالي وتوجيه الجزء الأكبر من الموارد الاقتصادية باتجاه تنمية مصادر النمو المذكورة وخاصة في بدايات التنمية الشاملة.

أنواع النمو الاقتصادي: هناك ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي[6] هي:

ا- النمو التلقائي: وهو ذلك النمو الذي يكون بشكل عفوي بواسطة القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني بدون استخدام أسلوب التخطيط العلمي على المستوى العالمي أو القومي، وفي العادة يكون هذا النوع من النمو بطيئاً وتدريجياً ومتلاحقاً على الرغم من مروره في بعض الأحيان بنوع من التقلبات العنيفة في المدى القصير، وهذا النوع هو النمط الذي سارت عليه الدول الرأسمالية المتقدمة مُنذ قيام الثورة الصناعية في انكلترا، وهو يتطلب مرونة كبيرة في الإطار الاجتماعي والثقافي الذي يقوم فيه، إذ يتم انتقال شرارة النمو بسرعة كبيرة من قطاع إلى قطاع آخر.

2-النمو العابر: وهو النمو الذي لا يتميز بصفة الديمومة والثبات، فهو يأتي نتيجة لظهور حالات طارئة عادة ماتكون عوامل خارجية، سرعان ماتختفي ويختفي معها النمو الذي احدثته، ويسود هذا النمط في البلدان النامية، إذ ينشأ نتيجة لتوفر مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية وتتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها.

3- النمو المخطط: وهو عبارة عن نوع من النمو ينشأ نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته هذا وإن قوة ومدى فعالية هذا النمو يرتبط ارتباطاً كبيراً بكفاءة التخطيط وذلك على مدى واقعية الخطط المرسومة، وفعالية التنفيذ والمتابعة، يضاف إليه مشاركة السلطات التنفيذية في عملية التخطيط.

وفي ضوء ماتقدم فإن النمو الاقتصادي يؤدي إلى:

- **تحقيق زيادة في معدل نصيب الفرد من الدخل القومي.**
- **أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية و ليست نقدية.**
- **أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية.**

وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي، وما ينتج عنه من تطور اقتصادي هو حصيلة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية، إلا أن معاييرهُ أصبحت اقتصادية بطبيعتها من دون إهمال لنواحيها النوعية الأخرى، وتشمل هذه المعايير على مقادير مثل الدخل القومي وتوزيعه ومعدل دخل الفرد، وتراكم رأس المال وهناك معايير أخرى كذلك تشتمل على نمو السكان وصحة المواطنين والتعليم والعمر المتوقع وهي معايير ذات طبيعة اجتماعية[7].

العوامل المحددة للنمو الاقتصادي: هناك عوامل معينة تؤدي دوراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي منها:

أ- الموارد البشرية: إن معدل النمو الاقتصادي يزداد كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان وكلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق معدل نمو اقتصادي أكبر كما في المعادلة الآتية:

$$\text{متوسط نصيب الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج القومي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}} \times 100$$

ويمكن ملاحظة أن المعادلة تستخدم السكان مؤشراً كمياً فقط فهناك اعتبارات كمية ونوعية يجب الأخذ بها على سبيل المثال ان زيادة السكان تؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة أي زيادة عدد العاملين، وبالتالي سيكون تأثيرها في إنتاجية العمل ومن ثم معدل النمو الاقتصادي[8].

ويعتقد العديد من الاقتصاديين أن جودة (عنصر العمل) تمثل العنصر الأكثر أهمية في عملية النمو الاقتصادي. فقد أدت التحسينات الخاصة بالتعليم والصحة والإدارة والتنظيم والقدرة على مواكبة التطور إلى زيادة إنتاجية عنصر العمل[9].

ب- الموارد الطبيعية: وهوالعنصرالذي يؤثر في الإنتاج والإنتاجية، يتمثل بالموارد الطبيعية من حيث الكم والتنوع وتمثل الموارد الطبيعية (درجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات، ...الخ).

وهنا تبرز أهمية العنصر البشري في عملية النمو: في الحقيقة إن البشر هم أداة التنمية وغايتها ووسيلتها، فالنمو يستهدف تحقيق وتائر نمو عالية تضمن الارتفاع بالمستوى المعاشي للمواطنين عموماً. وتحقيق ذلك يعتمد على كفاية عنصر العمل ودرجة تفاعله مع العناصر الإنتاجية الأخرى الداخلة في العملية الإنتاجية كالمكائن والمعدات والمواد الأولية. وتوفر التطورات التكنولوجية الحديثة إمكانات هائلة في مجال تحقيق وتائر النمو العالية، لكن هذه الإمكانات وحدها لا تكفي ولا تتحقق إلا من خلال توفير العنصر البشري القادر على استعمال واستغلال هذه الطاقات بالشكل المناسب والفعال لهذا تستهدف كل المجتمعات على اختلاف نظمها ومراحل تطورها تحقيق جملة من أمور ترتبط بالعنصر البشري وقوة العمل المتاحة تتمثل أهمها بالآتي:

- **توفير وتحديد العنصر البشري الملائم والمطلوب لتنفيذ مشروعات النمو.**

- ضمان تحقيق التشغيل الكامل للعنصر البشري.
- تحقيق استغلال أفضل للعنصر البشري.

وتنعكس المحصلة النهائية لهذه الأهداف وبشكل مباشر في جوانب الأجور ومستويات المعيشة وبالشكل الذي يؤمن استمرارية نمو المجتمع وتطوره.

ج- تراكم رأس المال: يشير مصطلح تراكم رأس المال إلى المكون المادي الناشئ عن عملية الاستثمار ويتجسد بصورة رئيسة بالإضافات المتحققة في الموجودات القائمة من المكائن والمعدات والأبنية والإنشاءات ووسائط النقل[10]، ويتولد التراكم الرأسمالي عندما يخصص جزءاً من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره في إنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل ، المكائن ، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات، ... الخ

فالمعدل الذي يستطيع أن يضيفه المجتمع إلى كمية رأس المال يؤثر في معدل النمو الاقتصادي لذلك المجتمع، أما العوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال فهي العوامل نفسها التي تؤثر في الاستثمار وهي الاستثمار ومعدلات اندثار رأس المال والسياسات الحكومية اتجاه الاستثمار، وتختلف مدى تأثير هذه العوامل من بلد إلى آخر[11].

إن تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار ، ومن ثم تكون كلفة (ثمن) النمو الاقتصادي بالنسبة للمجتمع ، تساوي (كلفة) التضحية بالاستهلاك الحالي من أجل الادخار لغرض تراكم رأس المال.

د- التطور التكنولوجي والابتكارات: هو التغيير في الحالة العلمية نتيجة للاختراعات والاكتشافات العلمية التي بالإمكان تطبيقها من الناحية الاقتصادية ، أي بالإمكان استخدامها في الإنتاج الواسع وبتكلفة مناسبة تتوافق مع مستوى الأسعار السائدة أو القدرة الشرائية في ذلك المجتمع.

ويعد التطور التكنولوجي مكوناً حيوياً في عملية النمو السريع لمستوى المعيشة، ومن الناحية التاريخية لا تحدث عملية النمو قطعاً بمجرد تكرار بسيط لخطوط الإنتاج، بإضافة خطوط من مصانع الصلب أو محطات توليد القوى إلى جانب بعضها البعض، بل على العكس فقد أدى التطور والتدفق المتلاحق بغير نهاية للاختراعات بجانب التقدم التكنولوجي إلى ظهور تحسينات وتطورات هائلة في الإمكانات الإنتاجية في كل من قارتي أوربا وأمريكا الشمالية واليابان[12].

ثانياً: المفهوم النظري للنمو السكاني:

1- مفهوم النمو السكاني وخصائصه: يقصد بالنمو السكاني، تلك التغيرات التي تطرأ في حجم السكان لمجتمع ما " قرية، مدينة، حض، ريف، مركز محافظة، إقليم تخطيطي، دولة، قارة ...الخ "، بين مدتين زمنيتين (مدد تعدادية)، من خلال تغير حجم السكان طبيعيا ومكانيا، وقد تكون التغيرات موجبة أو سالبة.

إن التغير الطبيعي لحجم السكان يعني التغير الناجم عن الفرق بين الولادات والوفيات لمجتمع ما اثناء مدتين زمنيتين، اما التغير في حجم السكان مكانيا فيعني الهجرة والتي يتسبب عنها تغير موطن الفرد محليا أو دوليا، وتتمثل نتائجها بالزيادة من خلال الوافدين والنقصان من خلال المهاجرين، ويتوقف تأثير هذا التغير على طبيعة المجتمع المدروس، إذ يبرز تأثيرها بشكل واضح في المجتمعات المفتوحة لكونها معرضة لتيارات الهجرة، وبذلك يصعب دراستها وتحديد اتجاهاتها، أما المجتمعات المغلقة فهي لا تنتابها تيارات الهجرة وبذلك لا تتأثر إلا بنتائج التغير الطبيعي للسكان، ولكن في كلا المجتمعين المفتوح والمغلق تبقى التغيرات الطبيعية العامل الأساسي في نمو المجتمع ، وكما أشرنا سابقا تعتمد دراسة هذه التغيرات على الإحصاءات السكانية المتعلقة بالولادات والوفيات التي تسجل في الدوائر الحكومية ذات العلاقة[13].

2- مراحل النمو السكاني: ذكرنا سابقا أن حركة السكان الطبيعية هي العامل الأساسي في نمو السكان، وفي كل دول العالم تتفوق معدلات الولادات على مثيلاتها في الوفيات إلا أن الفرق بينهما يختلف بين دول العالم وبين الأقاليم التابعة للدولة الواحدة، وبذلك يتضح أن لكل دولة نمط خاص للنمو السكاني يختلف عن الدولة الأخرى، وقد حدد (بلاكر Blacker) خمسة مراحل للتطور الديموغرافي لكل مرحلة لها خصائصها التي تعتمد على معدلات الولادات والوفيات وهي[14]:

المرحلة الأولى- مرحلة الركود العليا: تتميز هذه المرحلة بارتفاع معدلات الولادات والوفيات معاً، وقد مرت كل مجتمعات العالم بهذه المرحلة حتى القرن السابع عشر، وذلك نتيجة لانتشار الأوبئة والامراض وانعدام وسائل الوقاية والمعالجة، أما في الوقت الحاضر فإن هذه المرحلة تقتصر على بعض المجتمعات المنعزلة في بعض أجزاء وسط أفريقيا وبعض جزر جنوب شرق أسيا وبالتالي لا يزيد معدل النمو السكاني إلا قليلا ويبقى مرتبطا بظروف التخلف الصحي

والاجتماعي السائد، ولا شك أن زيادة اتصال هذه المجتمعات بالعالم المتحضر سيؤدي إلى تقليل من معدلات الوفيات وبالتالي تدخل المرحلة الثانية من الدورة.

المرحلة الثانية– مرحلة التوسع المبكرة: ويطلق عليها مرحلة (الانفجار السكاني) إذ تتميز بالنمو السريع للسكان الناتج عن معدلات مرتفعة بالولادات ومعدلات عالية ولكن متناقصة بالوفيات، مما يؤدي إلى زيادة الفرق بينهما، وتضم هذه المرحلة معظم الدول النامية ومنها الدول العربية إذ العراق جزء منها، وقد دخلت الدول النامية في هذه المرحلة نتيجة للتطور الصحي والثقافي الذي أصابها مما أدى إلى خفض معدلات الوفيات وبقي معدل الولادات على حاله وتضاعف حجم سكان دول هذه المرحلة خلال مدة (30–40) سنة، وذلك لإرتفاع نسبة الزيادة السكانية الطبيعية فيها الى أكثر من (2.5%)، وتتميز الدول في هذه المرحلة بارتفاع نسبة صغار السن نتيجة لارتفاع معدلات الولادات.

المرحلة الثالثة– مرحلة التوسع المتاخرة: وتتسم بانخفاض معدلات الولادات مع إنخفاض أسرع في معدلات الوفيات، وبذلك لا تتجاوز الزيادة السكانية الطبيعية فيها أكثر من (2%)، وتضم هذه المرحلة دولاً مارس سكانها تخطيط الأسرة وتنظيمها مثل الصين، كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، كوبا، الأرجنتين وشيلي[15].

المرحلة الرابعة– مرحلة الركود: ويمكن تسميتها بمرحلة الثبات الديموغرافي وتتميز الدول التي تمر بهذه المرحلة بانخفاض معدلات الولادات والوفيات معا، بشكل ملحوظ مما يتسبب في هبوط معدل النمو السكاني فيها والذي يصل في المتوسط (0.2%) سنويا كما هو الحال في دول شمال وغرب أوربا، سويسرا، النرويج، فرنسا، إيطاليا، هولندا والمملكة المتحدة وغيرها، وتعد اليابان الدولة الأسيوية الوحيدة التي وصلت الى هذه المرحلة وذلك نتيجة السياسة الحازمة في تخفيض معدل نموها السكاني الذي وصل الى (0.3%)[16].

المرحلة الخامسة–مرحلة الهبوط: تتميز بمعدلات واطئة للوفيات مع معدلات أأطأ للولادات، بحيث تزيد الوفيات على الولادات، وقد تصل معدلات دول هذه المرحلة الى التناقص الطبيعي كما حدث عام (1996) في خمس عشرة دولة إذ بلغ معدل نموها السنوي نحو (–1.3%) سنويا ومنها روسيا، بلاروسيا، ايطاليا، بلغاريا، كرواتيا، وأوكرانيا[17].

3- نظرية مالثوس في السكان وحساب معدل النمو السكاني:

1- نظرية مالثوس في النمو السكاني: تعد نظرية مالثوس من أبرز النظريات التي ظهرت في العصر الحديث والتي تحمل في طياتها أفكاراً تشاؤمية عن مستقبل العلاقة بين العوامل السكانية والعوامل الاقتصادية ويمكن إيجاز مضمون هذه النظرية بالنقاط الآتية [18]:

- **أكد مالثوس أن معدل نمو السكان يفوق سرعة قدرة الأرض على الإنتاج فالسكان ينمون حسب متوالية هندسية / 1، 2، 4، 8، 16، 32، 64 وهكذا، بينما ينمو إنتاج الغذاء بمتوالية حسابية / 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8 وهكذا، فالسكان يتضاعف كل (25) سنة وفق المتوالية الهندسية بينما لا يتضاعف الإنتاج وفق المتوالية الحسابية وإذا ما استمرت هذه النسب خلال (150) سنة زاد حجم السكان الى (64) مرة عن حجمهم الأصلي بينما لا يزيد الإنتاج إلا(7) أمثال مقداره.**
- **أراد مالثوس توضيح مدى الفارق الكبير بين قدرة الأنسان على الزيادة وقدرة الأرض على الانتاج والتي توفر له العيش.**
- **أعتقد مالثوس أن بطء النمو السكاني في جميع دول أوربا الحديثة يعود الى الموانع الإيجابية والوقائية فالأولى تمثل الأوبئة والحروب والمجاعات، أما الثانية والتي سماها مالثوس الضغط الأخلاقي وتشمل الامتناع عن الزواج أو تأخيره مع المحافظة على العفة، ويرى مالثوس أن القدرة على الإنجاب أكبر بكثير من القدرة على إنتاج الغذاء الذي يكون محكوماً بقانون تناقص الغلة.**
- **يعتقد مالثوس أن حالة عدم التوازن حالة مؤقته إذ سرعان ما يتحقق التوازن بسبب الموانع الايجابية.**

وقد وجهت إلى نظرية مالثوس انتقادات عدة منها أن افتراضه ان السكان يتزايدون وفق المتوالية الهندسية والانتاج وفق المتوالية الحسابية وهو افتراض صحيح من الوجهة الرياضية ولكن ليس من الضرورة أن يستمر نمو السكان بمتوالية هندسية والغذاء بمتوالية حسابية إلى ما لا نهاية، فقد شهدت الكثير من المجتمعات الأوربية نقصا في عدد من المواليد نتيجة استخدام وسائل منع الحمل التي اعتبرها مالثوس رذيلة ضمن الموانع التي تعوق نمو السكان ونصح بتأجيل الزواج أو الاعراض عنه، فهو بذلك لم يضع في حسابه التطور العلمي في مجال وسائل منع الحمل التي من شأنها

تقليل النمو السكاني ، كما أنه لم يضع في حسبانه دور التقدم العلمي في زيادة الإنتاج الغذائي بصورة كبيرة والذي يساعد في تحقيق التوازن بين السكان والغذاء[19].

2- حساب معدل النمو السكاني: يتم حساب الزيادة المطلقة في أعداد السكان في بلدا ما ، وذلك بطرح عدد سكان البلد في تعداديين متتالين وكما يأتي:

الزيادة المطلقة = (P2 – P1)

حيث إن: P2 : تمثل التعداد السكاني الأحدث، و p1 : تمثل التعداد االأقدم .

أما لو أردنا حساب حجم الزيادة المطلقة السنوية في السكان فيتم ذلك من خلال قسمة الزيادة المطلقة على (T)، حيث (T) تعني الفترة الزمنية الفاصلة بين التعدادين.

وبذلك تحتسب الزيادة النسبية الكلية للسكان (نسبة التغير الكلي) من خلال قسمة الزيادة المطلقة على جملة السكان في التعداد الأول (P1)، ثم يضرب الناتج × 100 او بطريقة المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة زيادة السكان الكلية (معدل النمو)} = \frac{P2 - P1}{P1} \times 100$$

إذ إن (P2) = التعداد الاحدث، (P1) = التعداد الاقدم.

اما في حالة حساب نسبة الزيادة السنوية فيتم تطبيق المعادلة الأتية[20]:

$$\frac{\frac{P2 - P1}{P1}}{T} \times 100$$

إذ (T) تعني الفترة الزمنية الفاصلة بين التعدادين أو أي تاريخين (1997-2007) = 10 سنوات.

ثالثاً-العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي:

إن الاهتمام بالمتغيرات الديموغرافية وقضايا السكان النوعية في استراتيجيات النمو الاقتصادي، قد يساعد في تخفيض مستوى الفقر في البلدان النامية التي أدركت إنه لا يمكن الاعتماد على تلقائية النمو الاقتصادي في القضاء على الفقر لاسيما وإن التجارب العالمية قد وفرت الشواهد الأخرى، على أن الثروة تتركز ويعاد انتاجها من قبل الدولة أو القطاع الخاص، أما أبعادها

التوزيعية فقد تظهر على مدى أجيال متعددة، يضاف إلى ذلك قيام هذه البلدان بإدخال التكنلوجية الطبية المتطورة التي ساعدت وبسرعة قياسية من تخفيض معدلات الوفيات ورفع معدل توقع الحياة، وبالمقابل يكون هناك انخفاض سريع في معدلات الخصوبة، ان هذه التغيرات الديموغرافية كان لها الأثر في زيادة عدد السكان في سن العمل وانخفاض عدد المعالين، مما سيؤدي إلى تخفيض العبء الاقتصادي للمعالين ورفع نمو متوسط دخل الفرد[21].

إن العوائد الديموغرافية عندما تتزامن مع سياسة اقتصادية رشيدة تعمل على تحويل المدخرات الى استثمارات، ومواءمتها لسياسات تعليمية وصحية موازية تعنى بنوعية السكان في سن العمل وتمكنه من اكتساب المهارات والمعارف التي تؤهلهم للانخراط في سوق العمل، سوف يكون لها الأثر في زيادة النمو الاقتصادي الموائم للتغيرات الديموغرافية، لذلك لايمكن لاي شيء أن يتطور ويتقدم من دون ان يكون هناك نمو اقتصادي، ليسد احتياجات المجتمع ويرفع مستوى معيشتهم، سواء كان تعليميا أو صناعيا أو تكنولوجيا، والعديد من جوانب الحياة الأخرى ، إذ أن النمو يعتبر من الأهداف الرئيسة التي تسعى خلفها الحكومات وتتطلع إليها الشعوب، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير اقتصادية المبذولة في المجتمع، ويعد من أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعاشي للمجتمعات كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها وانعاش اقتصادها فلا نجد أي شخص أو مسؤول اقتصادي في أي دولة إلا ويتحدث عن النمو الاقتصادي، ومن عناصر النمو الاقتصادي:

العمل: ونعني به "القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان إستخدامها في انتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته".

رأس المال: وهو مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة ويعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية.

ويمكننا القول أن الاقتصاد أساسه تحقيق التوافق بين الحاجات الضرورية البشرية والموارد الاقتصادية المتاحة والعمل لايجاد هذا التوافق والسعي إليه.

المحور الثاني- تحليل أثر النمـــو السكاني فـي النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1997-2014)

يلقي هذا المحور الضوء على أهم العوامل المؤثرة في التحول الديموغرافي، مع بيان أثرها في النمو الاقتصادي:

أولا – البنية الديموغرافية والنمو الاقتصادي: هناك عوامل عدة تؤثر في التحول الديموغرافي والنمو الاقتصادي منها:

1- مفهوم البنية الديموغرافية:

تعرف البنية الديموغرافية، بأنها اصطلاح يطلق على تركيبة السكان من حيث[22].

أ- العمر: وينقسم إلى ثلاثة اقسام:

- السكان دون سن العمل ويمثلون الأطفال للأعمار (1 – 14).
- السكان في سن العمل ويمثلون الشباب للأعمار (15 – 64).
- السكان خارج سن العمل ويمثلون الشيوخ للأعمار (65 فما فوق).

ب- الجنس: ينقسم السكان حسب النوع إلى قسمين هما الذكور والإناث.

ج- القدرة: وتعني قدرة السكان على الانتاج والعمل وينقسم السكان إلى قسمين:

- السكان النشيطين اقتصاديا، ويمثلون السكان المشتغلينً بالعملية الإنتاجية.
- السكان غير النشيطين إقتصادياً، ويمثلون السكان القادرين على العمل "السكان في سن العمل" ولكن لم تتوفر لهم فرصة العمل.

2- العوامل المؤثرة في البنية الديموغرافية والنمو الاقتصادي من خلال تأثيرها في عنصر العمل:

إن لتغير البنية الديموغرافية أثر كبير في النمو الاقتصادي، فالسكان يمثل عنصراً من عناصر الانتاج، وهو يشكل حجم القوى العاملة فلا بد من تسليط الضوء على المتغيرات والعوامل التي تؤثر في نمو السكان باعتبار السكان أحد المتغيرات التي تحدد حجم قوة العمل، فضلا عن المحددات الأخرى منها التركيب العمري والنوعي للسكان[23]. وهناك عوامل عدة تؤثر في النمو السكاني منها المباشرة وتتمثل بالخصوبة، الوفيات والهجرة ومنها غير المباشرة وتتمثل بالتعليم، الزواج والطلاق، الدين وتنظيم الاسرة، العوامل الاقتصادية مساهمة المرأة في العمل، الدخل

والسكن، وللوقوف على العوامل المؤثرة على السكان وتأثيرها المباشر على القوى العاملة وبالتالي على النمو الاقتصادي.

أ- حجم السكان: نما سكان العراق بشكل متسارع بفعل السياسات السكانية التي أستهدفت تشجيع النمو السكاني منذ سبعينيات القرن الماضي وقد بلغ معدل النمو (3,5%)* ، سنويا خلال المدة (1997-2007) ، وقد اخفض معدل النمو الى (2,2%) ، سنويا للمدة (2007 - 2014) بينما بلغ معدل النمو السنوي (3%)خلال المدة (1997 -2014) ، كما يتضح لنا ذلك من الجدول (1) ، وعلى الرغم من إرتفاع معدل النمو السكاني الذي تميز به العراق ، أثناء المدة ، إلا إنه لايزال يتميز بكثافة سكانية واطئة نسبيا ، إذ لم تصل لغاية الآن الحد الامثل للسكان*، أي الحد الذي يكون فيه توافقاً بينه ، وبين الموارد الطبيعية مثل ، (النفط، الغاز، الكبريت، الزئبق، المياه، الأراضي الزراعية، وغيرها من الموارد الطبيعية الأخرى المتوافرة بالعراق)، إذ يعد حجم السكان متغيراً اساساً يؤثر في اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ينبغي ان تؤخذ بنظر الاعتبار عند وضع الخطط والبرامج والسياسات التي تمثل نقطة الانطلاق نحو تحقيق الموائمة بين الموارد الاقتصادية والموارد البشرية المتاحة لضمان تحقيق الاهداف التنموية المستدامة المطلوبة.

جدول [1] حجم السكان ومعدل النمو السكاني - مليون نسمة

السنة	نوع السكان		مجموع السكان	معدل النموالسكاني السنوي		
	ذكور	أناث		الذكور	اناث	السكان
*1997	10,987	11,059	22,046	0	0	0
** 2007	14,943	14,739	29,682	3,6	3,3	3,5
***2014	18,360	17,640	36,000	2,3	2,0	2,2
معدل النمو السنوي				3,0	3,0	3,0

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجوعة الاحصائية السنوية، 2010-2011، ص42

(*) حسب نتائج التعدادات العامة للسكان.

(**) حسب نتائج الحصر والترقيم لعام 2007.

(***) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الاسقاطات السكانية لعام 2014.

وبالنسبة للعراق لابد من توضيح العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية، وأثر النمو السكاني على تلك الموارد، فالعراق بلد نفطي، لا يعاني من ندرة او اختلال في الموارد المالية، فالعوائد النفطية توفر فائضا حقيقيا بوسعه تغطية جميع الموارد الاخرى، أي ان النمو السكاني لم يشكل ضغطا على الموارد، بل لربما بسبب عدم كفاءة الاجهزة التنفيذية من تنفيذ البرامج التنموية، ومن خلال متابعة وتحليل الموازنة العامة في العراق لسنوات عديدة، لوحظ ان نسبة التنفيذ للبرامج التنموية، كانت مابين (25%-28%)، ومن الأمثلة على ذلك نسبة تنفيذ البرامج التنموية لسنة 2011 قد بلغت نسبة (28%)[24]، وهذا ما يؤكد لنا سوء استغلال تلك الموارد من جهة وعدم توجيهها بما يضمن المواءمة القطاعية لتحقيق الأهداف الإنمائية المطلوبة من جهة أخرى، وبالمقابل نجد أن نسبة انجاز البرامج التنموية في اقليم كردستان قد بلغت أكثر من 100%، يتضح مما تقدم أن عدد السكان في العراق في تزايد ما أدى إلى الارتفاع المستمر في عدد سكانه وربما يتضاعف حجم السكان خلال (23) عام إذا ما بقي معدل النمو السكاني على حالته وهذا يتطلب توفير مستوى كبير من الخدمات التي يمكن تحديدها بما يأتي[25]:

- زيادة عدد المستشفيات والمراكز الصحية باستمرار وتوفير المستلزمات الطبية لها (أطباء، كوادر مهنية طبية، أجهزة مختبرية ذات كفاءة عالية والأدوية).
- زيادة عدد المدارس لاستقبال الاعداد المتزايدة من السكان وتوفير مستلزمات التعليم بمراحله المختلفة من مدرسين ومعلمين وابنية مدرسية وتجهيزات المدارس والكتب والقرطاسية.
- توسيع البنية التحتية من الطرق والجسور وزيادة وسائط النقل المختلفة للمساعدة في تنقل الزيادة في عدد السكان.
- زيادة الانتاج الزراعي لتوفير الغذاء الكافي باستمرار، أو زيادة الاستيرادات من المواد الغذائية التي لا تنتج محليا.
- زيادة في الخدمات الاخرى لمواجهة الطلب المتزايد من قبل الاعداد الجديدة من السكان مثل المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والاتصالات الهاتفية والكهرباء.

وهنا تعتمد قدرة الاقتصاد على زيادة الاستثمار في هذه المجالات لتوفيرها موارده المالية، فإذا كانت هناك موارد مالية كافية يمكن ان تسهم في توفير هذه المتطلبات مع إمكانية تطويرها ومواكبة التقدم الحاصل في تقديم هذه الخدمات.

وعليه يمكن القول ان التزايد السكاني في العراق إذا ما رافقته ادخال وتطوير العوامل المعرفية الأخرى، مثل رفع المستوى التعليمي، والصحي والدخلي سيؤدي حتما إلى تحسين وتطوير النمو الاقتصادي، بالمواءمة بين التقدم الاجتماعي والتنمية في مجال الإنتاج والعلم والتكنولوجيا، فإن قدرة الانتاج على تحسين البيئة ستزداد يوما بعد يوم.

ب- التركيب العمري للسكان: لكل فئة عمرية سلوك ومتطلبات مختلفة، يترتب عليها نتائج اقتصادية مختلفة أيضا، فحاجات السكان من الاطفال واليافعين تتطلب توجيه الكثير من الاستثمارات في مجالات الصحة والتعليم، أما الشباب في المرحلة الاولى من سن العمل فهم مكون أساسي لعرض العمل وزيادة الادخار، بينما الفئة العمرية المتقدمة (65 سنة فأكثر) تمثل أكثر الفئات الاستهلاكية والتي تبقى بحاجة كبيرة إلى الرعاية الصحية والاقتصادية والاجتماعية.

- تأثير انخفاض معدلات الخصوبة في عرض العمل: يمكن لمعدلات الخصوبة التأثير في عرض العمل من خلال جانبين[26]:

الأول: عبر التقادم العمري ووصول الفئات العمرية الفتية الى سن العمل بين (15-64)، ومن الطبيعي سينخفض معدل المعالين إلى غير المعالين ويؤدي هذا التحول الديموغرافي إلى إرتفاع قوة العمل، وإذا استطاع سوق العمل إمتصاص الاعداد المتزايدة من المعالين سترفع من حصة مدخلات العمل الى الانتاج، وبالتالي زيادة حصة الفرد من الناتج، أي انخفاض اعداد الاطفال والمسنين سيؤدي إلى تحسن نسبي في حصة الفرد من الدخل.

الثاني: إنخفاض معدل الخصوبة سيزيد من مشاركة النساء في قوة العمل ويؤدي بدوره إلى صغر حجم الأسرة وتحسين تعليم اطفالها. لذلك فإن النمو الاقتصادي يتأثر بالتركيب العمري للسكان ولاسيما السكان في سن العمل، إذ نجد ان الأثر الاقتصادي الناجم عن ولادة طفل يختلف كليا عن الأثر الاقتصادي لعامل في سن العمل.

عليه فإن زيادة عدد السكان في سن العمل يؤدي عادة إلى إرتفاع حصة الفرد من الناتج بإفتراض عدم وجود تعارض بين الكم والكيف أي بضمان التشغيل الكامل والفعال لزيادة الإنتاجية، ولقياس أثر سوق العمل يمكن استعمال معدل الاعالة بشكل مباشر، فعند ارتفاع معدل الاعالة سينخفض متوسط دخل الفرد بينما عند انخفاض معدل الإعالة سيزداد متوسط دخل الفرد.

ويتضح من الجدول (2) ان المجتمع العراقي مجتمع فتي لان نسبة السكان في سن العمل أثناء المدة (1997-2007) كانت بحدود (58.5%) ولو تم اضافة الروافد المغذية للسكان في

مرحلة ما قبل سن العمل نجد ان النسبة سترتفع إلى (97%) مما يؤكد ان المجتمع العراقي مجتمع فتي، فيما كانت النسبة في سن الشيخوخة (3%) لعام 2014 مما يعني أن متوسط عمر الوفيات في العراق منخفض بسبب رداءة العناية الصحية والبيئية وانخفاض الدخول الفردية، وبالمقابل نجد أن نسبة الشباب خلال السنوات (1997-2007) تشكل فرصة وتحديا مهما إذ ارتفعت من 52% الى 57%، والى 58%، من اجل الاستفادة من الهبة الديموغرافية، فإن ذلك مرهون بالتدخلات التنموية الموجهة نحو تأهيل الموارد البشرية حتى تصبح فاعلة في التنمية الاقتصادية، وكما يتضح من الجدول أعلاه ان معدل النمو لسن الشيخوخة قد بلغ (2%)، نتيجة لتردي الرعاية الصحية بكل جوانبها، مما أدى إلى إنخفاض متوسط عمر الانسان في العراقي الذي لم يتجاوز عن (65) سنة إلا في حالات نادرة، وهذا يعني تحمل المجتمع خسارة اقتصادية كبيرة ، بسبب الفقدان السريع للعقول المدربة، وهذا ما سيضعف النمو الاقتصادي في النهاية، بالإضافة إلى أن انخفاض متوسط عمر الإنسان يؤثر سلباً في العملية التعليمية اذ يجعل منها كلفة إضافية لاسيما إذا ماعلمنا بأن الخبرة التعليمية هي المؤثر الأساسي لتسيير الاقتصاد (الإنتاجي والاستثماري).

جدول [2] التركيب العمري والنوعي للسكان في العراق للمدة [1997 - 2014] الف نسمة.

السنة	الفئات العمرية	الذكور	الاناث	مجموع السكان	معدل الفئة العمرية
1997	14 – 0	5017	4853	9870	45
	64 -15	5614	5759	11373	52
	65- فما فوق	386	447	833	03
	المجموع	11017	11059	22076	100
*2007	14 - 0	6551	6051	12601	40
	64 -15	8899	9114	18003	57
	65- فما فوق	461	590	1051	03
	المجموع	15910	15754	31664	100
* 2014	14 – 0	7186	6905	14091	39
	64 – 15	10623	10206	20829	58
	65 – فما فوق	551	529	1080	03
	المجموع	18319	17685	36000	100
معدل النمو	الفئة العمرية	الذكور	الاناث	المجموع	
	للفترة 1997- 2014	14 - 0	0,02	0,02	0,02
		64-15	0,04	0,04	0,04
		65- فمافوق	0,02	0,01	0,02

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية ،2010-2011 ، ص45.

(*) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية لسنة 2014 ، ص12

ومن جانب آخر نجد أن نسبة الإعالة السكانية في العراق كانت مرتفعة فقد بلغت (250%) لسنة 1997، كما يتضح لنا ذلك من خلال حساب نسبة الإعالة كما في المعادلة الآتية*:

$$\text{نسبة إعالة السكان في (السنة)}^* = \frac{\text{حجم السكان المشتغلين فعلا}}{\text{حجم السكان الكلي}} \times 100$$

إلا أنها إنخفضت الى (200%) عام 2007 والى (213%) عام 2014، إلا أنه وبالرغم من الإنخفاض الحاصل بنسبة الإعالة فهي لا تزال مرتفعة، وهذا يعني ارتفاع نسبة المعالين إلى المعيلين، سيؤدي إلى ارتفاع الأعباء الاقتصادية بالنسبة إلى السكان المساهمين بالإنتاج، وإلى إنخفاض قوة العمل التي بدورها ستؤدي إلى خفض مدخلات العمل إلى الانتاج، وبالتالي إنخفاض حصة الفرد من الناتج، مما سيؤدي إلى إنخفاض الادخارات الفردية، والتي بدورها ستضعف النمو الاقتصادي.

- التعليم ورأس المال البشري: يعد التعليم مصدراً مهماً ومؤثراً في زيادة الناتج الإجمالي وبالتالي رفع متوسط انتاجية الفرد وانعكاس ذلك في ارتفاع متوسط دخل الفرد، إذ إن الإرتقاء بمستوى تعليم افراد المجتمع سيؤثر ايجابياً في زيادة الانتاج الوطني، فكلما ارتفعت نسبة المتعلمين من المجتمع ارتفع معدل العائد من التعليم، وتشير الدراسات التطبيقية إلى أن ارتفاع معدل الاعالة له أثر سلبي في معدل الالتحاق بالتعليم كونه يخفض من قدرة الوالدين على الاستثمار في تعليم أبنائهم، وحيث إن متوسط عمر الانسان المتوقع هو محدد أساس لمعدلات الالتحاق بالتعليم فارتفاعه يؤدي إلى إرتفاع معدل العائد من التعليم كونه يحقق أرباحاً مستقبلية وبالتالي ترتفع اهمية وقيمة التعليم فيما يؤثر إنخفاض متوسط عمر الانسان سلباً في العملية التعليمية إذ يجعل منها كلفة إضافية.

ومن تحليل قوة العمل (تعليميا وثقافيا ومهاريا) في الجدول (3)، يتضح بأن النشاط الاقتصادي لايزال يدار من قبل عاملين غير مؤهلين علميا، فقد بلغت نسبة العاملين الذين يمثلون المراحل الثلاثة من المراحل العلمية (أمي، يقرأ ويكتب، خريج الدراسة الابتدائية) على التوالي (76%) لعام 1997، ونسبة (72,2%) لعام 2007، ونسبة (68%) لعام 2013، بالمقابل نجد نسبة العاملين في النشاط الاقتصادي من حملة شهادات المعاهد والجامعات فأعلى لا تزال منخفضة جداً إذ بلغت (11%) عام 2013، وهذا يعني ان حجمهم لا يزال قليل جدا بالنسبة إلى حجم القوى العاملة ، وهذا ما يعكس لنا حجم التخلف العلمي الذي يشكو منه العراق، بسبب تدني التخصيصات الاستثمارية الموجه لقطاعي التربية والتعليم العالي ،إذ بلغت نسبتها (3%)[27] لعام 2007، و(6%) عام 2014 [28] من إجمالي الموازنة الاستثمارية[29].

إن عدم اكتراث خطط التنمية الوطنية الأهمية التي يجب ان تحظى بها المؤسسات العلمية والتعليمية حالت دون بناء قيادات إدارية وإنتاجية مؤثرة في رفع القدرة الإنتاجية للمكائن والمعدات نتجية

لانخفاض رأس المال البشري (أي الانفاق على التعليم)، وبشكل عام فإن الانفاق على تراكم واستخدام المعرفة، أثر في عدم تحقيق الاستخدام الأمثل للطاقات المتاحة للمشاريع الاقتصادية وتطويرها، وبالتالي عدم إمكانية زيادة وتوسيع الإنتاج والإنتاجية مما سيؤدي إلى تبديد في ثروة المجتمع، وضعف أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي.

جدول [3] التوزيع النسبي للسكان في سن العمل حسب الحالة العلمية والجنس للمدة [1997-2013]

الحالة العلمية	1997			2007			2013 *		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	أناث	مجموع
امي	16,0	32,7	25,0	11,6	26,4	19,1	14,1	31,0	22,6
يقرأ ويكتب	23,0	22,0	23,0	24,3	23,6	23,9	17,1	18,1	17,6
ابتدائية	30,5	25,4	28,0	30,2	28,2	29,2	30,9	24,4	27.6
متوسطة	0	0	0	0	0	0	15,5	11,7	13,6
ثانوية	20,0	12,7	16,3	22,6	14,6	18,5	9,0	6,1	7,5
دبلوم	4,0	2,5	3,0	5,4	3,8	4,6	6,1	4,5	5,3
جامعية فأعلى	5,5	2,5	4,0	5,6	3,1	4,4	6,7	3,9	5,3
غير مبين	1,0	2,2	0,7	0,2	0,3	0,3	0,6	0,3	0,5
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، 2010-2011، ص45.

(*) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المراة والرجل في العراق احصائيا، قسم التنمية البشرية، لسنة 2014، ص47، لعدم توفر البيانات لتوزيع السكان في سن العمل لسنة 2014، أخذنا البيانات عن سنة 2013".

- **السكان والتشغيل: يمثل السكان في سن العمل الطاقة الكامنة من المجتمع والقوى العاملة في الاقتصاد، وأن أي تسرب منه بسبب البطالة سيرفع من درجة الاعالة في الاقتصاد، وهذه النسبة تزداد بازدياد معدل نمو السكان الذي بلغ 3% ، مقارنة بمعدل نمو القوى العاملة البالغ 2% أثناء مدة البحث ، كما يشير ذلك بوضوح الجدول(4) الآتي:**

جدول[4] السكان والسكان في سن العمل والنشيطين اقتصاديا[1997-2014]

السنة	السكان	السكان حسب الجنس	السكان في سن العمل	السكان النشطون اقتصاديا	السكان المشتغلون في سن العمل	نسبة السكان في سن العمل إلى السكان	السكان في سن العمل	السكان النشطون اقتصاديا	النشطون اقتصاديا في سن العمل
1997	22076	ذكور اناث المجموع	5614 5759 11373	5250 1237 6487	4835 1045 5880	25 26 51	000	000	000
2007	31664	ذكور اناث المجموع	8899 9114 18013	6266 1774 8040	5983 1404 *7387	28 29 57	0,06 0,06 0,06	0,02 0,01 0,02	0,02 0,03 0,03
2014	36000	ذكور اناث المجموع	10623 10206 20829	8374 1327 9701	7721 1582 *9303	30 28 58	0,02 0,01 0,02	0,02 0,01 0,02	0,02 0,01 0,02
معدل النمو	0,03		0,04	0,02	0,02				

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجداول (3،2،1)

(*) علي خضير ميرزا، مقترح موازنة 2014، الانفاق العام والاستخدام والقطاع الخاص في العراق، 2014/1/28.

وستزداد تلك النسبة إذ أضفنا نسبة الطلبة والسكان الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر[30] والتي بلغت نسبتهم (23%)[31]، الأمر الذي سيرفع من حجم الإعالة ،وهذا يتطلب موارد كبيرة ، فمع زيادة السكان سيزداد الطلب على مجمل الاحتياجات المعيشية من الماء والغذاء والطاقة والسكن والنقل والرعاية الصحية والتعليم والترفيه[32]، فضلا عن ذلك يتضح من الجدول أعلاه أيضا، اختلال نسبة المشاركة النوعية للتشغيل، إذ تتمركز في الذكور بنسبة (82%)، مقابل نسبة (18%)، للإناث في عام 1997، انخفضت إلى (17%) في عام 2014، أي لا تزال نسبة مشاركة المراة في العملية الإنتاجية ضعيفة جدا ، وهذا سيضعف أثر النمو السكاني في النمو الاقتصادي.

- السكان والناتج المحلي الإجمالي: الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع القيم المضافة للمنتجين خلال سنة، وينعكس تطور الناتج المحلي الإجمالي في تطور الدخل، وهذا الأخير سيؤدي إلى تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية للفرد، كما يعد الناتج مؤشراً لعكس حجم النشاط الاقتصادي، إذ يمكن من خلاله رصد كافة تحركات التدفقات الاقتصادية الرئيسة كالإنتاج

والاستهلاك، كما يعد من المؤشرات الأساسية التي يحتاجها المخططون ومتخذو القرارات الاقتصادية من أجل رسم السياسات الكفيلة بالنهوض بالاقتصاد الوطني[33]، فضلاً عن كونه أحد المؤشرات المهمة التي توضح مدى الكفاءة الاقتصادية للاستثمارات التي تؤثر بشكل واضح في النمو الاقتصادي، ومعدل التطور الذي يطرأ في الناتج القومي أو الدخل.

ويشير الجدول (5) إلى أن معدل النمو السنوي للناتج بالأسعار الجارية قد بلغ (81 %)، وبالأسعار الثابتة قد بلغت النسبة (28%) أثناء المدة، وكذلك الحال لمتوسط دخل الفرد، يلاحظ أن معدل النمو المتحقق سواء بالأسعار الجارية التي بلغت (48%)، أو بالأسعار الثابتة التي بلغت (19%)، يعد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المهمة، التي تعكس التطور في نصيب الفرد من الناتج المحلي، مقارنة بمعدل نمو السكان التي بلغت (3%)، كما يلاحظ من تحليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، بعد الأخذ بعين الإعتبار نسبة التضخم والرقم القياسي للأسعار، التي بلغت 13% عام 1997، ونسبة 77% عام 2007، ونسبة 147%[34] عام 2014 ، بالإضافة إلى بلوغ نسبة 23%، من السكان في العراق يعيشون تحت مستوى خط الفقر[35].

ما الاستثمارات فلم تكن بالأهمية المطلوبة بمستوى تطوير الانتاجية لرفع مستوى التشغيل لكونها كانت ضعيفة جداً فضلاً عن ان نسبة تنفيذ الاستثمارات لم تكن بالأهمية المطلوبة بسبب ضعف كفاءة الجهات المسؤولة عن إدارة تلك الاستثمارات.

جدول [5] تطور الناتج المحلي الاجمالي والاستثمارات العراق / مليار دينار

السنة	الناتج المحلي بالأسعار الجارية	النفقات (2) 36			الانفاق الاستثماري/ الناتج المحلي الاجمالي	نصيب الفرد بالأسعار الجارية	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لسنة 1988	نصيب الفرد بالأسعار الثابتة
		الانفاق التشغيلي	الانفاق الاستثماري	حجم الانفاق الاستثماري حجم الانفاق الكلي				
*1997	15058,3	5597,6	347,0	6	2	682,1	10,920	0,495
**2007	111455,8	39062,2	12665,3	24	11	3,754,9	48,510	1,643
***2014	260610.4	98793,9	62903,3	38	*00	7238.3	72,700	2,377
معدل النمو	81					48	28	19

المصدر: محمد عبد الكريم منهل العقيدي، خبير الاقتصاد الزراعي، وزارة الزراعة، الشركة العامة للتجهيزات الزراعية، العراق، بغداد، 2008، ص4.

(**) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (2007-2011)، ص13، 2012.

(***) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الأولية الفصلية والاجمالية للناتج المحلي الإجمالي، لسنة 2014.

ثانيا – آثار التغير في الموارد البشرية في النمو الاقتصادي في العراق.

إدراكا لأوجه الترابط بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، وللوقوف على مدى المواءمة بينهما بما يتناسب ومقتضيات التنمية الاقتصادية، وموائمتها للسياسات التعليمية والصحية الموازية التي تعني بنوعية السكان في سن العمل وتمكنه من اكتساب المهارات والمعارف التي تؤهلهم للانخراط في سوق العمل، والتي سيكون لها الأثر المباشر في زيادة النمو الاقتصادي الموائم للتغيرات الديموغرافية، مما يؤدي إلى زيادة الادخار والاستثمار، خاصة عند تزامن سياسة اقتصادية رشيدة تعمل على تحويل المدخرات إلى إستثمارات حقيقية.

من أجل التوثيق المباشر لقياس أثر نمو الموارد البشرية في النمو الاقتصادي سنمضي إلى اختيار بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها توثيق تلك العلاقة وكما يأتي:

1- مدى توافر فرص العمل: يشير الجدول (2) إلى أن هناك انخفاضاً حاداً في قوة الطلب على التشغيل للسكان الذين هم في سن العمل وقد بلغت نصف كمية العرض من القوة العاملة، الأمر الذي سيضعف الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد، وبنفس الوقت سترتفع نسبة الإعالة

التي بلغ متوسطها للفترة (221%) إن هذا المؤشر يشير إلى أن كل (100) شخص يعمل يقومون بتحمل الأعباء الاقتصادية لإعالة (221) شخصا، وهذا يعني أن الأعباء الاقتصادية قد ارتفعت بالنسبة إلى السكان المساهمين في الإنتاج، وهذا يشير إلى ضعف التطور في هيكل الاقتصاد الوطني (الإنتاجي والاستثماري)، بسبب ضعف الادخارات وإنعكاسها في ضعف تراكم رأس المال وهذا بدوره سيضعف الاستثمارات الوطنية مما يعني عدم مقدرة النشاط الاقتصادي الحالي من توفير فرص عمل لامتصاص الفائضين من قوة العمل، التي يمكن توجيهها لزيادة إنتاجية رأس المال، وهذا التأثير يمكننا تفسيره كما يأتي ، في حالة توفر(عرض العمل) فإن النظرية تؤكد على أهمية استخدام عنصر العمل (توسيع رأس المال)، وبالتالي تشغيل عدد أكبر من القوى العاملة بأقل حجم من رأس المال سيؤدي إلى تقليل معامل رأس المال، يعني أن نفس الحجم من رأس المال يحقق نمواً اقتصادياً أعلى.

2- المستوى التعليمي للعاملين: اغلب العاملين الفعليين (المشتغلين) في العملية الإنتاجية هم من الحاصلين على شهادة الإعدادية فأدنى، إذ يلاحظ في الجدول (3) أن متوسط نسبتهم أثناء مدة البحث قد بلغت (91%)*، ومن ضمن هذه النسبة تمثل الغالبية العظمى منها من الأميين ومن حملة التعليم الابتدائي، وهذا يعكس لنا عدم اعتماد العلم كمصدر أساسي لتطور الهيكل الاقتصادي الوطني الإنتاجي والاستثماري، مع أنه يمثل الركيزة الأساسية في بناء المجتمعات وتطورها، من خلال الإستخدام الأمثل للاستثمارات للموارد الاقتصادية المتاحة، وتوجيهها بما يتناسب مع طموحاته للحصول على العوائد الاقتصادية والإجتماعية المرجوة، فلم يعد التعليم ضرورة تعرضها الاعتبارات الإنسانية وإنما أصبح ضرورة لاشتراك الفرد في بناء المجتمع، لأنه من العوامل المؤثرة في كافة المجالات الاقتصادية، والثقافية والديموغرافية والصحية في المجتمع ، فرفع المستوى التعليمي للعاملين سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وحصة الفرد، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي أكبر.

3- حصة الفرد من الدخل القومي: ومن تحليلنا الأولي لنمو الناتج المحلي الإجمالي ولحصة الفرد استناداً الى الجدول (5) يلاحظ أن الزيادة المتحققة ، كانت مهمة من الناحية التجارية، ولو تم إحتساب متوسط حصة الفرد من الناتج من الناحية الاقتصادية بعد الأخذ بعين الاعتبار نسبة الإعالة التي بلغت (221%) لمتوسط فترة البحث، لوجدنا نسبة النمو السنوي تنخفض إلى (223) الف دينار عام 1997 وإلى (743 و1075) ألف دينار للسنوات 2007 و2014 على التوالي، وعند أخذ نسبة التضخم والأرقام القياسية للأسعار التي بلغت (65%) كمتوسط

لمدة البحث[37]، نجد أن حصة الفرد ستنخفض أيضا إلى (3,430) الف دينار لسنة 1997 وإلى(11,430 و16,538) للسنوات 2007 و2014، ومن هذا التحليل نلاحظ أن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أقل من مستوى خط الفقر البالغ (1,250) دولار لليوم الواحد ،المحدد من قبل البنك الدولي*، ومن هنا نجد أن القدرة الادخارية للمشتغلين تكاد تكون معدومة من الناحية الاقتصادية، وهذا لاشك سيؤدي الى انعدام التراكم المالي الذي بدوره سيؤدي إلى انعدام توفر فرص الاستثمار الخاص، فضلاً عن ضعف الاستثمارات الوطنية اثناء المدة، مما أدى الى ضعف أو انعدام أثر النمو السكاني في النمو الاقتصادي.

4- التسرب من التعليم: إن نسبة التسرب في مؤسسات التربية كانت (15%) للتعليم الابتدائي وبلغت النسبة (65%) للتعليم الثانوي، أما نسبة التسرب في التعليم الجامعي والتقني والمعاهد فقد بلغت (85%) وتعتبر نسب التسرب هذه كبيرة جداً وخاصة بالنسبة للتعليم الثانوي والتعليم العالي، ويمكننا أن نوجز أهم الأسباب التي أدت إلى التسرب ومنها[38]:

أ- بالنسبة للمدة ماقبل 2003، يمكننا أن نوعز السبب إلى الحروب والحصار الذي استمر قرابة عقد ونصف، الأمر الذي أدى الى ضعف الاستثمارات في المؤسسات التربوية والتعليمية، لقلة الموارد الاقتصادية الاجتماعية الوطنية الراعية لتنمية هذه المؤسسات في ذلك الوقت.

ب- قلة الأبنية المدرسية والجامعية اللازمة لاستيعاب المتعلمين من الطلبة، وكذلك قلة الكادر التدريسي ولكافة المراحل التعليمية، بسبب عدم توفر التخصيصات اللازمة للنهوض بالواقع التعليمي وتوفيرما يحتاجه من إقامة الأبنية المدرسية والكادر التدريسي.

ت- تدهور الوضع الأمني بعد دخول الامريكان العراق عام 2003 وخاصة بعد 2006، الأمر الذي أدى الى هجرة الكثير من السكان وخاصة من الكوادر العلمية وأصحاب رؤوس الأموال، وما نتج عن ذلك من استمرار لتهريب العملة الى الخارج الأمر الذي أدى إلى ضعف الاستثمارات الوطنية التي ستؤثر بدورها إلى ضعف النموالاقتصادي.

ث- عدم إكتراث الدولة لأي اهتمام بهذه المؤسسات التعليمية وخاصة بعد 2003، إذ لم تبلغ الاستثمارات المخصصة لهذه المؤسسات العلمية عن (1%)، مع العلم بأن هذه المؤسسات تُعد المحور الأساسي لكل التطورات العلمية والتقنية والتعليمية، التي ستكون أساساً للتطور الإنتاجي والاستثماري من خلال تطور المعرفة العلمية والتقنية للسكان.

ج- ضعف البرامج والمناهج الراعية لجذب المتعلمين ولكافة المراحل التعليمية، المرئية والصوتية التي يمكن أن تؤثر إيجابا في تقليص نسبة التسرب، وبالتالي رفع نسبة المتعلمين من السكان الأمر الذي سيؤدي الى زيادة وتطويرالإنتاج والإنتاجية، مما سيؤدي إلى النمو الاقتصادي والاجتماعي.

ح- من الأسباب الأخرى لإرتفاع نسبة التسرب من المؤسسات التعليمية هو البحث عن العمل مبكرا من قبل أفراد السكان وغير المكترثين للتعليم، وذلك لسد رمق العيش اليومي لانخفاض الدخول ولارتفاع نسبة البطالة للسكان القادرين على العمل، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون بدخول دون مستوى خط الفقر.

خ- كل الأسباب أعلاه ستؤثر على ارتفاع نسبة الأمية في المجتمع، مما ينتج عنه ضعف القدرة العلمية والتعليمية لدى السكان وبالتالي ضعف القدرة على تطوير الإنتاج والاستثمار للمساهمة في رفع أو زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي ضعف حصة الفرد منه، الأمر الذي سيؤدي إلى ضعف تأثير النمو السكاني في النمو الاقتصادي.

5-مستوى الخدمات الصحية للسكان: تعاني من الضعف والتردي في جميع مفاصلها ابتداءً من قلة المنشآت الصحية وإنتهاء بالكادر الراعي لها.

لقد بلغ عدد الأسرة التي ترعاها المستشفيات الصحية (1) سرير لكل (132) أسرة عام 1997، ثم ارتفعت عدد العوائل لكل سرير إلى (191 و215) للسنوات(2007 و2014)[39] على التوالي، وإذا أخذنا عدد العوائل لكل طبيب معالج (طبيب اختصاص + طبيب عام)، نلاحظ إنها قد بلغت (201 ، 264 ، 276) أسرة / لكل طبيب ، للسنوات (1997،2007،2014) على التوالي.

أما عدد الممرضين لكل أسرة فقد بلغ (126، 162، 180) أسرة / لكل ممرض، وعدد الصيدليات والمختبرات التخصصية والعامة بعدد الأصابع إذ بلغ عددها (66) مختبراً، فيما بلغ عدد الصيدليات كمتوسط للمدة (2500) صيدلية، مما يؤكد لنا وبوضوح ضعف الخدمة الصحية للسكان بشكل كبير، بسبب عدم اكتراث الدولة لأهمية هذا القطاع وأثره في حياة السكان، الأمر الذي نتج عنه زيادة الأمراض وخاصة المعدية بالإضافة إلى قصر عمر الانسان في العراق إذ يبلغ معدل الوفاة (65) سنة، مما أثر في انخفاض إنتاجية السكان بسبب قصور الخدمات الصحية الراعية للإنسان[40].

الاستنتاجات:

1- إنخفاض نسبة التشغيل (توفير فرص العمل) بسبب انخفاض نسبة الاستثمارات ولعدم مقدرتها من توسيع المشاريع الانتاجية الوطنية العامة والخاصة مما أثر في زيادة نسبة البطالة وانعكاس ذلك في رفع نسبة المعالين الى المعيلين مما أدى إلى ارتفاع الأعباء الاقتصادية بالنسبة للسكان المساهمين في الانتاج وإلى انخفاض قوة العمل التي أدت إلى خفض مدخلات العمل إلى الانتاج.

2- إرتفاع نسبة التسرب من التعليم الجامعي بسبب عدم إكتراث خطط التنمية الوطنية لقطاع التربية والتعليم وعدم توفر حافز يساعد في تراكم واستخدام المعرفة الأمر الذي أدى إلى تمركز إدارة النشاط الاقتصادي الانتاجي والاستثماري بيد عاملين غير مؤهلين علمياً مما أدى إلى عدم مواكبة التطورات العلمية في النشاط الانتاجي وهدر الكلف في الوقت بسبب عدم إمكانية إستخدام التكنولوجيا الحديثة في الإدارة والإنتاج.

3- آثار الحرب وعدم توفر الامن وتوقف عمل الاقتصاد وتدهور النشاط الخاص والتدمير الهائل الذي أصاب الاقتصاد بفعل الحروب وسنوات الحصار العجاف وتوقف عمليات الإنتاج والتدهور الأمني أدى إلى توقف شبه كامل للإنتاج الوطني، كلها أثرت سلبا على نشاط الاعمال في اقتصاد استمرت الفرص والمبادرات الخاصة تضيق وتتقلص فيه باستمرار.

4- التدهور المستمر لقيمة النقود، مما يترتب إقتصاديا:

- تأثير على الدخل: إذا كانت نسبة إرتفاع الأسعار أكثر من نسبة الزيادة في دخول الافراد، فإن ذلك ينعكس على القوة الشرائية للأفراد، ومن جانب آخر فإن التضخم يعيد توزيع الدخل القومي بين أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة، مثل موظفي الحكومة والقطاع العام خاصة أي إنخفاض الدخول الحقيقي لدى الموظفين.
- إنخفاض قيمة النقود الوطنية: تأثر المدخرات والودائع فإذا كان معدل ارتفاع الأسعار أعلى من نسبة الفائدة على الودائع فإن معدل الفائدة الحقيقي أقل من معدل الفائدة المعلن، وبالتالي فإن حجم الودائع الحقيقي يتضاءل وإن القيمة الحقيقية لمدخرات الأفراد ستنخفض مع وجود التضخم.

التوصيات:

1- ضرورة إعتماد خطةإستثمارية كفوءة لتنشيط الاقتصاد الوطني بكامل قطاعاته لخلق فرص عمل كبيرة لإستيعاب جميع الأيدي العاملة العاطلة عن العمل وبجميع مستوياتها العلمية إختصاصاتها المهنية بما يتلاءم وحاجة القطاعات الاقتصادية وفرص العمل المتاحة محلياً.

2- ضرورة توفير عوامل جذب للمتعلمين ولجميع المراحل الدراسية لاسيما الجامعية وذلك من خلال توفير مدن جامعية كافية لجميع الخريجين من الدراسة الثانوية، فضلا عن توفير مصادر مالية مناسبة كإعانات للطلبة لمساعدتهم على مواصلة الدراسة وبالتالي الحد من التسرب من التعليم.

3- ضرورة إعادة بناء هيكل الاقتصاد الوطني بهدف المواءمة بين الموارد البشرية والموارد الاقتصادية لتقليص البطالة لاسيما على مستوى الجنس.

4- ضرورة تحسين الخدمات الاجتماعية كافة لاسيما الصحية وذلك لرفع متوسط عمر الحياة الذي يعد المحدد الأساس لمعدلات الالتحاق بالتعليم فإرتفاعه يؤدي إلى إرتفاع معدل العائد من التعليم وإنخفاضه يصبح كلفة إضافية يتحملها المجتمع.

5- ضرورة تنشيط دور السلطة النقدية للسيطرة على سعر صرف العملة المحلية للحد من آثار التضخم وبالتالي زيادة حجم المدخرات وإمكانية تنشيط الاستثمارات.

المصادر

(1) السيدة بتول شكوري –رئيسة فريق الإسكان والتنمية في الاسكوا –الترابط بين السكان والتنمية على صعيد الاقتصاد الكلي –بيروت 19ت1/2004–ص1.

(2) عبد الوهاب الأمين وزكريا وعبد الحميد باشا، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الثانية، (الكويت: دار المعرفة للطباعة، 1987)، ص 255.256.

(3) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، إتجاهات حديثة للتنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص11.

(4) إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي) ط1، دار وائل للنشر، الأردن ،2004، ص 276.

(5) عبد الحميد القاضي–مقدمة التنمية والتخطيط الاقتصادي –دار الجامعات المصرية – مصر 1975–ص 80.

(6) عبد الله زاهي الراشدان–في اقتصاديات التعليم –ط 3–دار وائل للنشر –الاردن –2008 –ص 50–51.

(7) عبد الله زاهي الراشدان، المصدر نفسه، ص 51.

(8) إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، مصدر سابق، ص 278.

(9) بيتر بينكي، ديفيد بريشينكو، طريقة التفكير الاقتصادي، ترجمة ليندا الحمود، مراجعة وتدقيق فادي حدادين، ط 1، دار مصباح الحرية الأهلية، الأردن، 2008، ص566.

(10) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010– 2014، بغداد،2009، ص 44.

(11) عبد الوهاب الأمين، زكريا عبد الحميد باشا، المصدر السابق، ص 261.

(12) ساميلسون، بول أ. نوردهاوس، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، ترجمه مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2006، ص 589.

(13) –Bart J. de Bruijn، Foundation of Demographic Theory: Choice, Process, Context ,September/2000, Volume, first online p47.

(14) طارق عبد الحسين العكيلي، تخطيط الموارد البشرية، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، 2002، ص23–24.

(15) تقرير الأمم المتحدة لسكان العالم، نيويورك، 2006 وللفترة (2005–2010)، ص8.

(16) المصدر نفسه، ص10.

(17) المصدر نفسه، ص11.

(18) طارق عبد الحسين العكيلي، تخطيط الموارد البشرية، مصدر سابق، ص 21–23.

(19) محمد زكي المسير، مبادئ علم الاقتصاد، مطابع جامعة القاهرة، 1973، ص 59.

(20) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التعدادات السكانية، خطة التنمية الاقتصادية 2010-2011، ص44.

(21) الأمم المتحدة، تقرير الاهداف الانمائية للألفية 2012، نيويورك 2012 ص6.

(22) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خطة التنمية القومية، 2010 – 2015، السكان والبنية الديموغرافية للسكان، 2010، ص125.

(23) طارق العكيلي، تخطيط الموارد البشرية، مصدر سابق، ص5.

* تم تطبيق القانون الوارد في صفحة 11، 12 لاستخراج معدل النمو السكاني للمدة موضوعة البحث والتي بلغت على التوالي 3.5، 2.2، 3%.

* تقدر الكثافة السكانية (78 فرد/ لكل كم^2) لقد تم احتساب الكثافة السكانية بتقسيم عدد سكان العراق الذي يبلغ تقريبا (36،000،000) نسمة على مساحة العراق(435052) كم2.

(24) أحمد الساعدي، مقالة منشورة في جريدة شط العرب، في 2012/4/15.

(25) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجوعة الاحصائية السنوية، 2010-2011، ص42.

(26) 4أسباب وراء انخفاض معدلات الانجاب، عبر الامارات 2016/2/24 "www.albayan.ae".

* علما بأن نسبة الاعالة هذه سترتفع إذا ما اضفنا الطلبة والبطالة المقنعة والتي نعني بها وجودعدد من العاملين في النشاط أكثر من العدد الحقيقي اللازم لادارة ذلك النشاط، او وجودعاملين بدون أي نشاط اقتصادي او اجتماعي يذكر.

* وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقارير المجموعة الاحصائية، مؤشرات السكان المعالين والمشتغلين لسنة 2010-2011، ص97.

(27) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014، النفقات الاستثمارية للتربية والتعليم العالي، ص 116-118

(28) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، النفقات الاستثمارية لقطاع التربية والتعليم، لسنة 2014، ص110.

(29) وزارة التخطيط، والتعاون الإنمائي-الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014، النفقات الاستثمارية للتربية والتعليم العالي، ص 116-118.

(30) حسب نشرة البنك الدولي، يعتبر الاجر تحت مستوى خط الفقر هو، 1،250$ يوميا.

(31) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المؤشرات الاجتماعية، خطة التنمية للسنوات 2010 –2014، بغداد، ك 1/ 2009.

(32) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010–2014، العراق، ك 2009/1، ص23.

(33) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، التقديرات الفعلية الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي 2010–2011، ص1، نيسان /2014.

(34) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، شباط 2014، ص3.

(35) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010–2014، العراق، ك 2009/1، ص 23.

(36) قانون الموازنة الفدرالية لسنة (2007) رقم التشريع 4 في 2007/2/22، ولسنة 2014 في 2014/1/16

* لقد تقرر في مجلس النواب شطب التخصيصات الاستثمارية بالكامل وكذلك تخصيصات الدرجات الوظيفية لسنة 2014، بسبب الحرب مع داعش. راجع في ذلك: علي خضير ميرزا، مقترح موازنة 2014، الانفاق العام والاستخدام والقطاع الخاص في العراق، 2014/1/28.

* نعني ان كل (91) مشتغل / لكل 100 من العاملين في العملية الإنتاجية في العراق هم بمستوى الإعدادية فما دون.

(37) أحمد ابريهي العلي، سعر الصرف والتضخم في سنوات الحصار، شبكة الاقتصاديين العراقيين، بغداد، 2016، ص2.

* تم احتساب متوسط دخل الفرد، حسب نشرة البنك الدولي لسنة 2012 حيث يعد الاجر تحت مستوى خط الفقر (1.25$) يومياً وعليه" 1.250 × 30يوم = 38$" ويساوي بالعملة المحلية " 38$ × 1250 = 475000 دينار شهريا.

(38) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، خطة التنمية الوطنية، للسنوات 2010–2014، بغداد ك 2009/1 ص128.

(39) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي –الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة 2010–2011، ص369–393.

(40) المصدر نفسه، ص395.